«الاحتياطي الفيدرالي» يؤكد استمرار أسعارالفائدة المرتفعة لفترة أطول

«الوطني»: تراجع معنويات المستهلك الأمريكي للشهر الرابع على التوالي

سوق العمل في الولايات المتحدة أكثر مرونة مما كان متوقعا في السابق

أحدث التقارير تشير إلى ان الاقتصاد الألماني قد يرى بصيصا من الأمل

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لبنك الكويت الوطني أن مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كشفوا في اجتماعهم الأخير عن عدم رغبتهم في خفض أسعار الفائدة في أي وقت قريب، خاصة في ظل استمرار ارتفاع معدلات التضخم بمستويات أعلى من النطاق المستهدف. وما يزال أعضاء اللجنة يشعرون بالقلق تجاه ترسخ التضخم او ارتفاع معدلاته، وضرورة اتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة هذا الوضع. بالإضافة إلى ذلك، كشف المحضر عن شعور الأعضاء بأهمية التصرف بحذر وضرورة بناء أحكامهم على البيانات الكاملة التي ترد وتأثيراتها على التوقعات الاقتصادية وكذلك موازنة المخاطر. إلا انه على الرغم من ذلك، لم يتطرق المحضر إلى مناقشة الأعضاء لإمكانية خفض أسعار الفائدة، وهو ما عكس ما جاء في المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس اللجنة جيروم باول في أعقاب الاجتماع، حيث صرح بأن "اللجنة لا تفكر في خفض أسعار الفائدة في الوقت الحالي على الإطلاق".

مؤشر ثقة المستهلكين

في الولايات المتحدة، تراجعت ثقة المستهلك للشهر الرابع على التوالي، لتصل قراءة مؤشر ثقة المستهلك الأمريكي إلى 61.3 نقطة في شهر نوفمبر، مقابل 63.8 نقطة في أكتوبر. ويشير هذا الانخفاض إلى أنه على الرغم من الانكماش الأخير، مازال المستهلكين يتوقعون زيادة معدلات التضخم خلال الأشهر المقبلة، مع توقع وصولها إلى مستويات تبلغ نحو 4.5 % خلال فترة الـ 12 شهراً القادمة، وبنسبة 3.2 % في السنوات الخمس المقبلة. كما تكشف البيانات التي نشرتها جامعة ميتشيغان إشارات متناقضة فيما يتعلق بالفئات العمرية المختلفة بين المستهلكين، إذ يظهر المستهلكون الشباب ومتوسطو العمر تراجعاً حاداً في مواقفهم الاقتصادية. وذكرت جوان هسو، مديرة استطلاعات المستهلكين، أن المستهلكين كانوا أكثر سلبية هذا العام مقارنة بسلوكهم الفعلي فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الحالي.

طلبات إعانة البطالة

أثبت سوق العمل الأمريكي انه أكثر مرونة مما كان متوقعاً، بعد أن انخفضت طلبات الحصول على إعانات البطالة إلى 209 ألف طلب مقابل 233 ألف في السابق. وكانت التوقعات تشير إلى وصول عدد المطالبات إلى 226 ألف. بالإضافة إلى ذلك، وفي مؤشر آخر على مرونة سوق العمل، انخفضت المطالبات المستمرة إلى 1.84 مليون طلب، بانخفاض قدره 22 ألف طلب عن القراءة السابقة. وعلى الرغم من دورة التشديد النقدي التاريخية التي يطبقها مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الوقت الحالي، إلا أن نمو الوظائف ما يزال قوياً في حين تظل البطالة عند أدنى مستوياتها تاريخياً. وفي ذات الوقت، انخفض معدل التضخم من مستويات الذروة البالغة 9.1 % إلى 3.2 % الشهر الماضي. وتتوقع الأسواق على نطاق واسع ابقاء الاحتياطي الفيدرالي مستويات أسعار الفائدة دون تغيير حتى نهاية العام الحالي.

البنك المركزي الأوروبي

في خطاب ألقته رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاجارد، ذكرت أنه من السابق لأوانه "البدء في إعلان النصر" في معركة البنك المركزي الأوروبي ضد التضخم. وأضافت لاجارد أن الضغوط الحالية التي تدفع التضخم إلى التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وصدمة الإمدادات، والتي ساهمت في ثلثي ارتفاع التضخم. وأضافت لاجارد أنه في حين تعتبر أسعار الفائدة الحالية كافية لإعادة التضخم إلى مستوى 2 %، فمن المتوقع أن يشهد التضخم ارتفاعاً هامشياً خلال الأشهر المقبلة، بعد تراجعه من 10.6 % في يناير إلى 2.9 % في أكتوبر.

مؤشرات مديري المشتريات

كشفت القراءات الأخيرة عن بصيص من الأمل لألمانيا، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. إذ أظهر قطاعي التصنيع والخدمات نمواً مقارنة بالقراءات السابقة مما يعزز الثقة أمام إمكانية تحقيق نمو اقتصادي في المستقبل القريب. وعلى الرغم من القراءات الإيجابية، إلا أن مؤشرات مديري المشتريات الألمانية ما زالت في منطقة الانكماش. أما في فرنسا، فقد انخفض الإنتاج للشهر السادس على التوالي فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ضعف الطلب على الصعيدين المحلي والخارجي. وفي ظل قيام الشركات المصنعة بتسريح العمالة، إلى جانب الانخفاض المتوقع للغاية في الربع الرابع، فإن ارتفاع معدلات البطالة قادم لا محالة. وعلى النقيض من ألمانيا، لا يبدو أن هناك بصيص أمل بالنسبة للاقتصاد الفرنسي الذي يبدو أنه وصل إلى طريق مسدود. أما بالنسبة لمنطقة اليورو ككل، فقد واصل كلا من قطاعي التصنيع والخدمات انكماشهما، مما يشير إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني على التوالي. كما ارتفعت الأجور بوتيرة سريعة، وتزايدت أسعار الإنتاج بمعدل قوي على غير المعتاد، مما يثبت أن التضخم ما يزال قائماً في منطقة اليورو ومن غير المرجح أن ينخفض بشكل كبير في المستقبل القريب.

بنك إنكلترا

تحدث محافظ بنك إنكلترا، أندرو بيلي، مشيراً إلى أن امكانية خفض أسعار الفائدة سابق لأوانه، وأن زيادة تكاليف الاقتراض ما تزال مطروحة على الطاولة إذا استمر ارتفاع معدلات التضخم. ويأتي الخطاب بعد تعليق أسعار الفائدة للمرة الثانية، بعد رفعها على مدار 14 مرة متتالية مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم من 11 % في أكتوبر 2022 إلى 4.6 % في أكتوبر 2023. إلا أن صناع السياسات ما زالوا حذرين بشأن نهجهم لمكافحة التضخم. بالإضافة إلى ذلك، أضاف بيلي أن الضغوط التي يتعرض لها الدخل بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة قد يكون السبب الرئيسي وراء مطالبات الأجور.

مؤشرات مديري المشتريات

تشير أحدث البيانات الخاصة بمؤشر مديري المشتريات أن المملكة المتحدة قد خرجت أخيراً من منطقة الانكماش ودخلت منطقة التوسع فيما يتعلق بقطاع الخدمات. وقد ساهم قرار بنك إنجلترا في إيقاف رفع أسعار الفائدة مؤقتاً، إلى جانب التباطؤ الواضح لمعدلات التضخم الكلي، في دعم النشاط التجاري. وساهم في تعزيز مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات ميزانيات الشركات المخصصة للتكنولوجيا بالإضافة إلى الإنفاق العام على خدمات الأعمال الأساسية. كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع إلى 46.7 نقطة مقابل 44.8 نقطة سابقاً، وإن كان مؤشر مديري المشتريات ما يزال في منطقة الانكماش.

لجنة السياسة النقدية الأسترالية

تحدث رئيس بنك الاحتياطي الأسترالي الأسبوع الماضي، في أعقاب الارتفاع الأخير لأسعار الفائدة، وصولا إلى أعلى مستوياتها منذ 12 عاماً بنسبة 4.35 %. كما أعرب أعضاء البنك عن مخاوفهم بشأن تمرير الشركات ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين، مما يزيد الضغوط على الأسر والمساهمة في ارتفاع معدلات التضخم. وساهمت تلك الانباء في تعزيز قيمة الدولار الأسترالي، وارتفع زوج الدولار الأسترالي/الدولار الأمريكي من المستويات المسجلة في بداية شهر نوفمبر عند 0.6370 وصولاً إلى سعر التداول الحالي 0.6582.

بنك إنكلترا

ثقة المستهلك تواصل التراجع في الولايات المتحدة

اقتصاد المملكة المتحدة يستعيد ثقته مرة أخرى في نوفمبر

بنك إنكلترا: زيادة تكاليف الاقتراض ما تزال مطروحة حال استمرار ارتفاع معدلات التضخم

خلال الربع الثالث من العام

«ألفاريز آند مارسال»: صافي أرباح أكبر 10 بنوك سعودية سجلت ارتفاعاً هامشياً 3.8 في المئة

أعلنت شركة ألفاريز آند مارسال، الشركة العالمية المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية، عن إصدار النسخة الأحدث من تقرير أداء القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية للربع الثالث من عام 2023. ويسلط التقرير الضوء على معدلات النمو المسجلة في صافي الأرباح لدى المقرضين في المملكة، إلى جانب ارتفاع الدخل التشغيلي وتراجع رسوم انخفاض القيمة. وسجل الدخل التشغيلي زيادة محدودة بنسبة 2.9 % على أساس فصلي نتيجة نمو صافي دخل الفوائد بنسبة (3.8+ % على أساس فصلي)، على الرغم من الانخفاض الضئيل في الدخل غير الأساسي بنسبة (0.5– % على أساس فصلي). فيما ساهم تراجع رسوم انخفاض القيمة بنسبة (17.9– % على أساس فصلي) في دعم نمو صافي الأرباح بنسبة (3.8+ % على أساس فصلي) ليصل إلى 18 مليار ريال سعودي.

وارتفعت نسبة القروض إلى الودائع بنسبة 2.3 % على أساس فصلي مدعومة بمزيد من النمو في القروض والسلف، لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال السنوات الأربع الأخيرة عند 98.4 %.

وارتفع العائد على حقوق المساهمين بمقدار 70 نقطة أساس على أساس فصلي ليصل إلى 16.4 %، في حين ظل العائد على الأصول مستقراً عند 2 %. وشهدت البنوك السعودية نمواً معتدلاً في الإقراض وتعبئة الودائع. وحققت القروض والسلف معدلاً أسرع في النمو بنسبة (2.9+ % على أساس سنوي) مقارنة مع معدل نمو الودائع بنسبة (0.5+ %). كما سجل الدخل التشغيلي زيادة محدودة بنسبة 2.9 % على أساس فصلي نتيجة نمو صافي دخل الفوائد، على الرغم من الانخفاض الضئيل في الدخل غير الأساسي بنسبة (0.5+ % على أساس فصلي).

ويُقيّم التقرير، الذي يستند إلى بيانات السوق المنشورة من مصادر مستقلة و16 مقياساً مختلفاً، مجالات الأداء الرئيسية للبنوك، بما في ذلك الحجم والسيولة والدخل وكفاءة التشغيل والمخاطر والربحية ورأس المال، إلى جانب مقارنة نتائج الربع الثالث من عام 2023 مع النتائج المسجلة في الربع الثاني من العام نفسه. كما يقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات الرئيسية التي تؤثر على القطاع المصرفي في المملكة.

وتضمنت قائمة البنوك العشرة المشمولة في التقرير كل من البنك الأهلي التجاري، ومصرف الراجحي، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك العربي الوطني، ومصرف الإنماء، وبنك البلاد، والبنك السعودي للاستثمار، وبنك الجزيرة.

أبرز التوجهات في نتائج الربع الثالث من عام 2023:

ارتفعت القروض والسلف بنسبة 2.9 % على أساس فصلي مدفوعة بشكل أساسي بالنمو في قروض الشركات والبيع بالجملة بنسبة (4.6+ % على أساس فصلي). كما ازدادت الودائع بنسبة 0.5 % على أساس فصلي مدفوعة بنمو الودائع بنسبة (2.2+ % على أساس فصلي). وبالتالي، سجلت أكبر 10 بنوك في المملكة ارتفاعاً بنسبة القروض إلى الودائع بواقع 2.3 نقطة مئوية على أساس فصلي، لتصل إلى 98.4 %.

سجل إجمالي الدخل التشغيلي انخفاضاً ضئيلاً بنسبة 2.9 % على أساس فصلي خلال الربع الثالث في عام 2023 نتيجة نمو صافي دخل الفوائد المجمعة بنسبة (3.8+ % على أساس فصلي) ليصل إلى 26.3 مليار ريال سعودي، على الرغم من الانخفاض الضئيل في الدخل غير الأساسي بنسبة 0.5 % على أساس فصلي، مما أدى إلى انخفاض في إجمالي الدخل التشغيلي. كما ازداد معدل الفائدة المطروح بين البنوك السعودية (مؤشر سايبور) بواقع 13 نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام الجاري، بينما ارتفع إجمالي تكاليف الفائدة المجمعة بنسبة 14.4 % على أساس فصلي.

سجل صافي هامش الفائدة نمواً بمقدار 6 نقاط أساس ليصل إلى نسبة 3.06 % في الربع الثالث من العام الجاري. كما ازداد العائد على الائتمان (42+ نقطة أساس على أساس فصلي) ليصل إلى 8.2 % نتيجة لارتفاع المعدلات المعيارية، في حين ارتفعت تكلفة التمويل بمقدار 32 نقطة أساس على أساس فصلي لتصل إلى 3.1 %. وعلى العموم، سجلت ثمانية من البنوك العشرة الأكبر في المملكة نمواً في صافي هامش الفائدة.

تراجعت نسبة التكلفة إلى الدخل بمقدار 33 نقطة أساس على أساس فصلي لتصل إلى 32.1 %، نظراً لارتفاع مصاريف التشغيل بمعدل (3.9+ % على أساس فصلي)، والتي تفوقت على معدل ارتفاع الدخل التشغيلي بنسبة (2.9+ % على أساس فصلي).

تحسنت تكلفة المخاطر بواقع 8 نقاط أساس على أساس فصلي لتستقر عند 0.3 % في الربع الثالث من عام 2023، ما يعكس تحسناً في جودة الأصول. وسجلت ثمانية من البنوك العشرة الكبرى تحسناً في نسبة تكلفة المخاطر.

شهدت أكبر 10 بنوك سعودية ارتفاعاً هامشياً في صافي الربح بنسبة (3.8+ % على أساس فصلي) في الربع الثالث من عام 2023، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى هبوط رسوم انخفاض القيمة بنسبة (17.9– % على أساس فصلي). بينما أدى نمو صافي الدخل إلى ارتفاع العائد على حقوق المساهمين إلى أعلى مستوياته منذ بداية أزمة كوفيد19– ليصل إلى 16.4 % بواقع (70 نقطة أساس على أساس فصلي)، في حين ظل العائد على الأصول ثابتاً عند 2.0 % خلال الربع الحالي.

«Ooredoo» الكويت تواصل تطوير حلول «المدن الذكية»

في إطار جهودها المستمرة لدعم الاستدامة وتطوير المجتمع، تسعى Ooredoo الكويت، الشركة الرائدة في مجال الاتصالات، إلى تعزيز مكانتها البارزة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، عبر إطلاق حل رائد يتمثل بتركيب أعمدة ذكية مزودة بأنظمة مراقبة وتنبيه متطورة للعمل نحو تهيئة "المدينة الذكية". تم اختيار سوق المباركية، المركز التجاري الحيوي في قلب العاصمة الكويتية، كموقع رئيسي لتنفيذ هذا الحل، الذي لا يقتصر على تحسين تجربة الزائرين فقط، بل يهدف أيضاً إلى بيئة أكثر استدامة.

بفضل تنفيذ هذا الحل المتميز للمدن الذكية، سيتمكن الآن زوار سوق المباركية من الاستمتاع بتجربة إنترنت WiFi عالي السرعة، ودون انقطاع، في جميع أنحاء المنطقة، مما يتيح لهم البقاء على اتصال دائم والوصول بسهولة إلى المعلومات الحيوية. ولكن هذا التحول يمتد إلى أبعد من ذلك، حيث يقدم الحل الذكي الجديد تحديثات مباشرة حول الفعاليات والمعالم والخدمات داخل منطقة المباركية، مما يشكّل قيمة مضافة على تجربة الزوار.

ولعل إحدى المزايا البارزة لهذا الحل هي المواصفات الأمنية المتقدمة التي يتمتع بها؛ إذ يمتلك أنظمة مراقبة ذكية وأنظمة تنبيه في حالات الطوارئ، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز سلامة الزوار، وتوفير شعور متزايد بالأمان أثناء تجوالهم في سوق المباركية النابض بالحياة.

وتماشياً مع التزام Ooredoo الكويت القوي بالاستدامة، يتضمن حل "المدينة الذكية" أيضاً نظام إضاءة فعال واقتصادي من حيث استهلاك الطاقة. هذه الأنظمة لا تقوم بإنارة المحيط فحسب، بل تسهم بشكل ملحوظ في تقليل استهلاك الطاقة، لتكون هذه المبادرة صديقة للبيئة بشكل كبير.

من جانبه، أعرب عيسى حيدر، مدير تخطيط وتصميم الشبكة في Ooredoo الكويت، عن حماسه لهذه المبادرة قائلاً: " مع إطلاق نظام "المدينة الذكية" المتقدم، يمثل اليوم نقطة تحول حاسمة في تطور سوق المباركية، الذي يعد واحدا من مراكزنا الرئيسية. هذه المبادرة المستقبلية ستغير طريقة تفاعل الزوار مع المدينة، وستسهم بشكل كبير في خلق محيط صديق للبيئة وأكثر استدامة".

إن مبادرة Ooredoo الكويت للمدينة الذكية هو دليل واضح على جهود الشركة في سبيل حلول مبتكرة تعزز من رفاهية المجتمع. كما تعد الشركة بالمضي قدماً في مجال التكنولوجيا، واضعةً في سلّم أولوياتها تحسين بيئة الكويت الحضرية.

عيسى حيدر